



كلية الهندسة

المؤتمر الثاني لتنمية الريف المصرى

٢٧-٢٩ إبريل ١٩٩٩

مجلد المؤتمر (٢)

ملحق



مبنى العلاقات الخارجية والمركز المصرى الدولى للزراعة - القاهرة
٢٧ إبريل ١٩٩٩

قاعة المؤتمرات كلية الهندسة - جامعة المنوفية
٢٨ - ٢٩ إبريل ١٩٩٩

ESEN-CPS-BK-0000000936-ESE

00466424



كلية الهندسة

المؤتمر الثانى لتنمية الريف المصرى

٢٧-٢٩ إبريل ١٩٩٩

مجلد المؤتمر (٢)



مبنى العلاقات الخارجية والمركز المصرى الدولى للزراعة - القاهرة
٢٧ إبريل ١٩٩٩

قاعة المؤتمرات كلية الهندسة - جامعة المنوفية
٢٨ - ٢٩ إبريل ١٩٩٩

مطابع جامعة المنوفية



مشكلات التنمية العمرانية للقرية المنوفية

وتحديد الحيز العمرانى

إعداد الدكتور / إسماعيل يوسف إسماعيل

مدرس الخرائط الآلية ونظم المعلومات الجغرافية

كلية الآداب جامعة المنوفية

مشكلة البحث :

فى ظل قوانين تحريم وتجريم البناء على الاراضى الزراعية . تصبح التنمية العمرانية الرأسية للقرية بديل مرحلى فى استراتيجية التخطيط الاقليمى وهى امتداد لعمليات التكثيف الرأسى لتعظيم المردود النفعى من الحيز الارضى المتاح مما يحسن استخدام البنيات القائمة بالفعل ويجنب التفريط فى الارث الحضارى الذى نما فى المعمور الفيضى القديم ، وهذا الاتجاه وليد الظروف المصرية المحلية حيث نشأت المستوطنات وامتدت اليها شبكات المنافع على التربة الفيضية التى تتميز بخصوبتها وتتمتع بنظام الري والصرف ، ونظرا لأن هذا المورد قابل للنفاذ وغير قابل للتعويض فان الامتداد الافقى للرقعة العمرانية يهدده بالضياح وادى استخدام سيء يهدد بيئته المفرطة فى الحساسية أيضا .

ونظرا للتركز الشديد للعمران والنشاط فى هذا المعمور الفيضى اتجهت النية للخروج من شرقة الوادى الضيق الى التعمير الصحراوى الريفى والحضرى لاقامة مجتمعات تقوم على الانشطة السكنية والزراعية والصناعية والتعدينية والسياحية والترويجية .

ونظرا لأن المردود التنموى الاقتصادى يسبق فى انجازه المردود الاجتماعى المأمول تبعا لحاجة التنمية الاجتماعية الموازية لوقت أطول لما تتطلبه من تهيئة الجو النفسى وتغيير السلوك والمفاهيم ، يصبح من الضرورى وجود بديل تكتيكى قادر على استيعاب الزيادة السكانية ويوفر لها بيئة جيدة للسكن ومزاولة النشاط فى المعمور القديم خلال فترة انتقالية تمتد من الان وحتى بلوغ المعمور القديم حالة أقرب للتشبع حين تستنفذ السعة الاستيعابية " تبين من البحث أن تاريخ نفاذ السعة الاستيعابية سيكون عام ٢٠٠٨ م " .

يلى ذلك التاريخ بديل مرحلى اخر لملأ الفراغات فى المجتمعات الصحراوية الجديدة واستكمال توطين المهاجرين من المعمور الفيضى فى الفترة من ٢٠٠٨ م الى أن يصل النمو السكانى لمرحلة الاستقرار السكانى بين عامى ٢٠٢٥ م و ٢٠٣٥ م وعند ذلك الحين سيصعب حمل السكان على الهجرة من المجتمع القديم .

من هنا تبين مدى الحاجة لدراسة امكانية تطبيق بديل تنموى مكمل لمشروعات التنمية الشاملة ويعمل فى كنفها وبحيث يتعدى فى أغراضه مجرد الاستثمار العقارى فى المعمور القديم الى أفاق شمولية أرحب . ونظرا لاتساع التنمية لكل العلوم والتخصصات ولشمولية علم الجغرافيا وأخذه بمناهج البحث المتعددة التقليدية كالمناهج التطويرى ومناهج التحليل المكانى والسببى التأثيرى والمناهج الوضعية والاستتناس بالقيم الكمية والانماط

المكانية ، والمناهج المطورة فى الجغرافيا كالمناهج الاستقرائي والاستنتاجى والتناظر الجزئى فى التخطيط ، والمناهج السلوكية الحديثة ومناهج البحث التجريبي الانسانى والظاهراتى ، فضلا عن الاستعانة بوسائل البحث الحديثة كنظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد وتقنيات المسح الارضى الحديثة والتحليل الكارتوجرافى ، لكل ذلك كان على الجغرافيين أن يقدموا مألديهم فيما يتعلق بالتنمية وبخاصة أن جغرافية العمران الريفى تشترك مع التنمية الريفية فى دراسة ثلاثة أرباع سكان الارض وعشر مساحتها .

خصائص المجتمع المستهدف بالتنمية وقيودها :

لاختيار البديل المناسب للتنمية العمرانية ينبغى الوقوف على خصائص المجتمع المستهدف بالتنمية وخصائص الرقعة العمرانية ومشكلات التنمية المتوقعة ويمكن تلخيصها فيما يلى :

المساحة العمرانية والنسق التوزيعى للقرى :

* يوضح شكل " ١ " النسق الادارى للمستوطنات البشرية بالمنوفية حيث تضم المحافظة بين فرعى النيل ٣٠٤ قرية يتبعها ٨٥٤ عزبة خلاف السكن المتناثر ، وه قرى غرب فرع رشيد يتبعها عزبتان خلاف السكن المتناثر ويوضح الجدول أن جملة المستوطنات بزمام ريف المحافظة وحده يبلغ ١١٦٥ مستوطنة تصبح جملة المستوطنات بضم المدن وتوابعها من العزب ١٢٢١ مستوطنة خلاف السكن المتناثر بالحقول الزراعية مما يوضح حجم الجهد المطلوب لتخطيط التنمية العمرانية بالمحافظات الريفية .

ويوضح شكل " ٢ " توزيع قرى المحافظة التى ينخفض بينها معدلات التباعد الى نحو ٢ كم فى المتوسط وبعضها قرى توأمية متلاحة أو كادت ، كما توضح الصورة الفضائية الحديثة شكل " ٣ " هذه التلاحات العمرانية والنمو العشوائى المبثر والطولى على الاراضى الزراعية وهو أحد عيوب النمو الافقى غير الموجه. ويبلغ متوسط حجم القرية بالمنوفية ٦٦ فدان ، وأكبر القرى مساحة ٣٥٧ فدان وأقلها ٨ فدان .

كما يتبين من شكل " ٣ " ايضا أن المساحة العمرانية لقرى المنوفية (١٩٩٠ م) بما فيها من سكن وخدمات وشوارع ومساحات وجبانات من داخل الرقعة العمرانية وكذا التوابع من العزب والسكن المتناثر لا تزيد عن ٦٪ من جملة الزمام وتحتل ٢٠٣٩٢ فدان فقط. أما مساحة المنافع ومعظمها خارج المساحة العمرانية مثل الطرق الخارجية والسكك الحديدية والترع والمصارف وحرمة كل منها وبعض الجبانات من خارج الرقعة العمرانية فهى تزيد قليلا عن مساحة الرقعة العمرانية ٦,٨٣٪ " من جملة الزمام. ولا يخفى أن جزء من هذه المنافع التى تمر بأرض المحافظة ليست لخدمتها المباشرة أما البرك والبور فهى ليست برك بمعنى الكلمة وإنما أراض فضاء على هوامش المساحة العمرانية فى الغالب ومعظمها جف فى الوقت الراهن ويمكن أن تخصص للتوسع الافقى لعدم ملائمتها التامة للزراعة فيما عدا المقاطع التى يمكن أن تستثمر للسياحة الريفية وتمثل هذه المساحة ٧٠٠ فدان تنتشر فى ٢٠٪ فقط من قرى المحافظة.

نمط التسلسل الإدارى للمحلات العمرانية (ما بين
الفرعين) بمحافظة المنوفية .

تسمية (ترتيب) إدارى	عدد .	نمط التوزيع .	المعدل المتوسط .
مركز	٨		مدينة بكل مركز إدارى (عدا منوف مدينتان)
وحدة محلية	٦٧		٨,٣٨ وحدة محلية لكل مركز إدارى
قرية تابعة	٢٣٧		٣,٥٤ قرية لكل وحدة محلية ، ٢٩,٦ أقرية تابعة لكل مركز إدارى ، ٣٨ قرية لكل مركز
عزبة (المدينة)	٤٧		٥,٢ عزبة لكل مدينة
» الوحدة المحلية	٣٥٨		٥,٣ عزبة لكل وحدة محلية
» للقرى التابعة	٤٩٦		٢,١ عزبة لكل قرية تابعة
جملة العزب	٩٠١		١١٢,٦٠ عزبة فى كل مركز إدارى
جملة المحلات العمرانية	١٢١٤		١٥١,٧٥ محطة عمرانية فى كل مركز إدارى

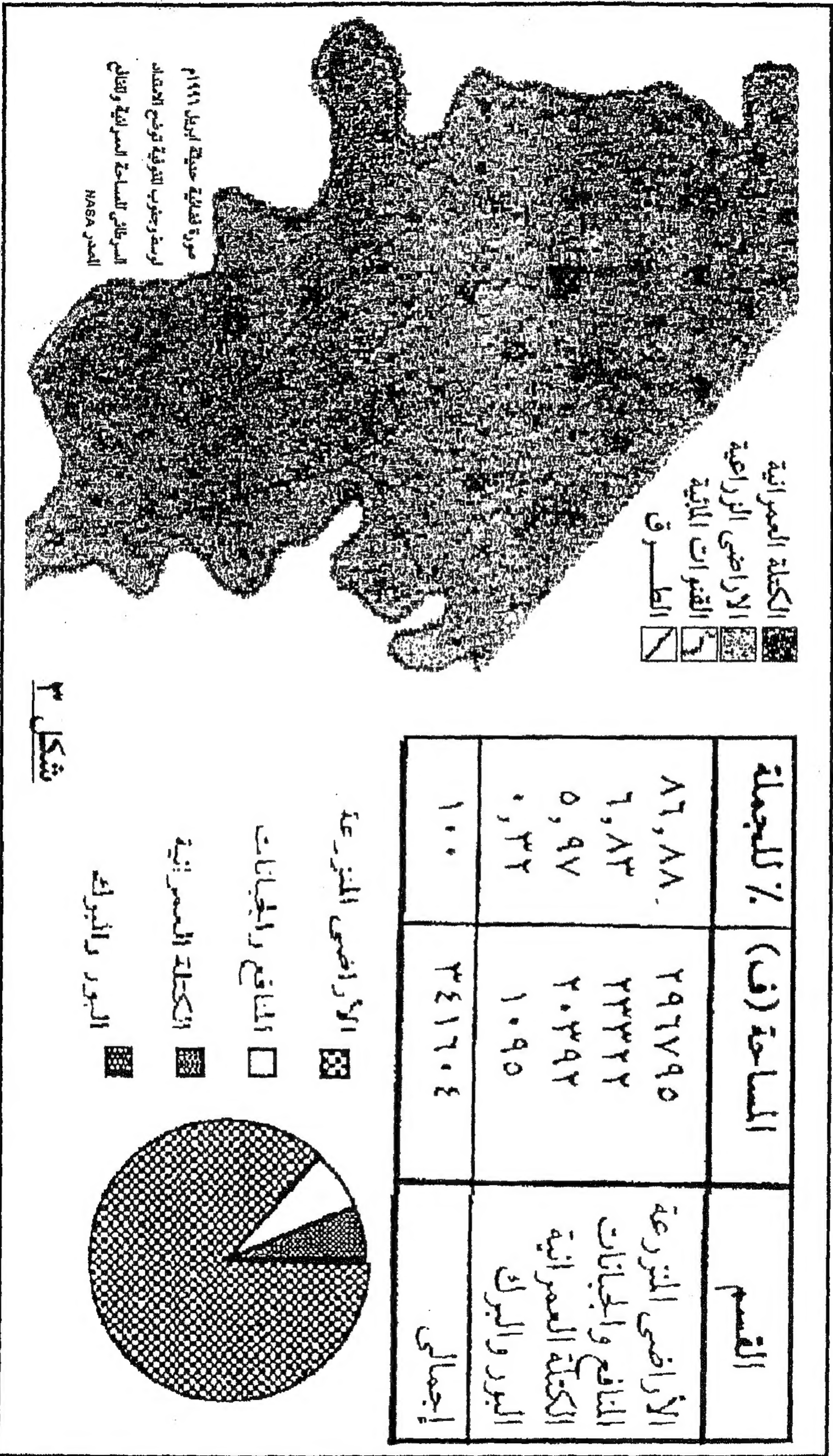
نمط التسلسل الإدارى للمحلات العمرانية فى مركز السادات .

تسمية إدارية	عدد	نمط التوزيع	المعدل المتوسط
مركز			مدينة واحدة بالمراكز
وحدة محلية	٢		٢ وحدة بالمركز
قرية تابعة	٣		١,٥ قرية تابعة لكل وحدة محلية
عزبة	٢		٠,٦٦ عزبة لكل قرية
عزب وسكن مزارع خارج الزمام	٢٠٠ تقدير		
جملة المحلات العمرانية	٢٠٨		٢٠٨ محطة عمرانية بالمركز

شكل ١



شكل ٢



ويوضح شكل " ٤ " ان القرية قد ورثت فى الدلتا غمطا توزيعيا ارتبط بجيومورفولوجيتها فقد نشأت على الكيمان الطبيعية التى تخلقت عن تكون الدلتا وكذا جسور الفروع النهرية المندثرة والحالية فهى لاتتوسط زمامها الارضى الذى تمثل حدوده الادارية الحالية جسور الحياض القديمة ، كما يشبه النسيج التوزيعى لها شبكة من المعينات أو المثلثات الجيوديسية لارتباط توزيعها بمسارات المجارى النهرية ولأنها تقع دائما على الاراضى الاعلى فى المنسوب والتى تتمشى مع بروزات خطوط الكنتور تجاه الشمال .

أما شكل " ٥ " فيوضح أن القرى القديمة الهامة هى التى ارتبطت بموضعها بالفروع النهرية فى السابق باعتبارها مورد الماء ووسيلة النقل والاتصال ، وقد تبدل حال كثير من القرى واصبحت أقل أهمية وانخفضت فيها ديناميات التنمية تبعاً لعزلتها النسبية وعلى العكس أصبحت القرى الاخذة فى التحضر تلك التى ترتبط بالطرق البرية الحضرية أو الاعلى فى الرتبة .

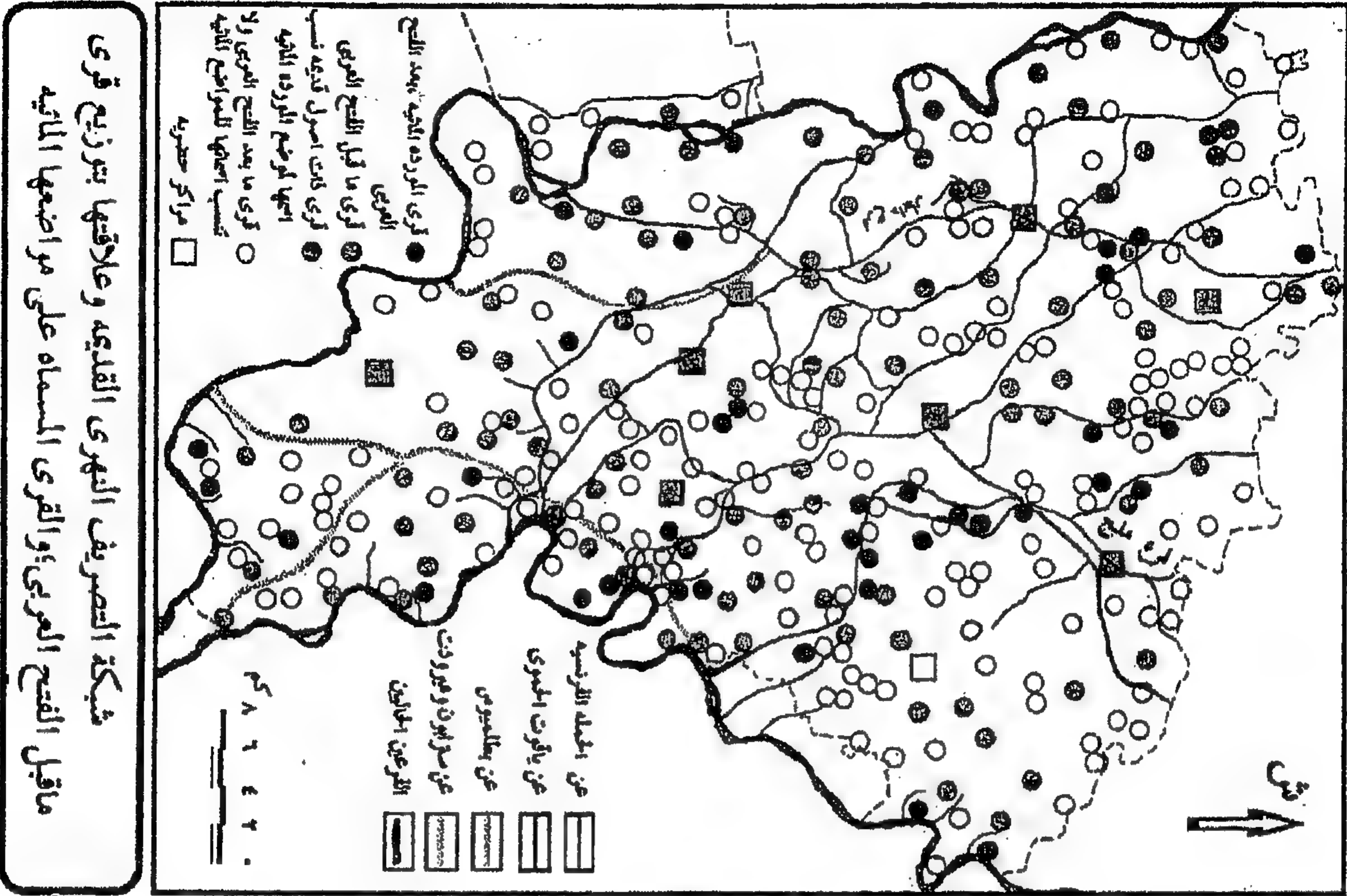
خطة القرية واستخدامات الارض فيها

ولم يؤثر الحتم البيئى على أقدار القرى تبعاً لتبدل قيم مواقعها على شبكات البنية ، ولكن أثر أيضا على خططها العمرانية . فقد ورث موضع كل قرية نمط الخطة التى نمت فى كنفها منذ نشأتها اذ ظل الماضى يعيش فى الحاضر كما يوضح شكل " ٦ " فكل القرى القديمة لها خطة حلقيه اشعاعية ويمثل داير الناحية أعلى حد تصله مياه الفيضان وشوارع القرية فى العادة ضيقة متعرجة مسدودة النهايات ولازال قلب القرية يحمل هذه الصفات ويعد الان أكثر المناطق تدهورا ومعظم مبانيه السكنية صغيرة أو قزمية وهى من الطين ويمثل داخل الداير نحو ٥٠ ٪ من المساحة العمرانية للقرية ، كما توجد العديد من الخطط احدثها المنشآت والكفور ذات النمط الشبكي أو التلقائى .

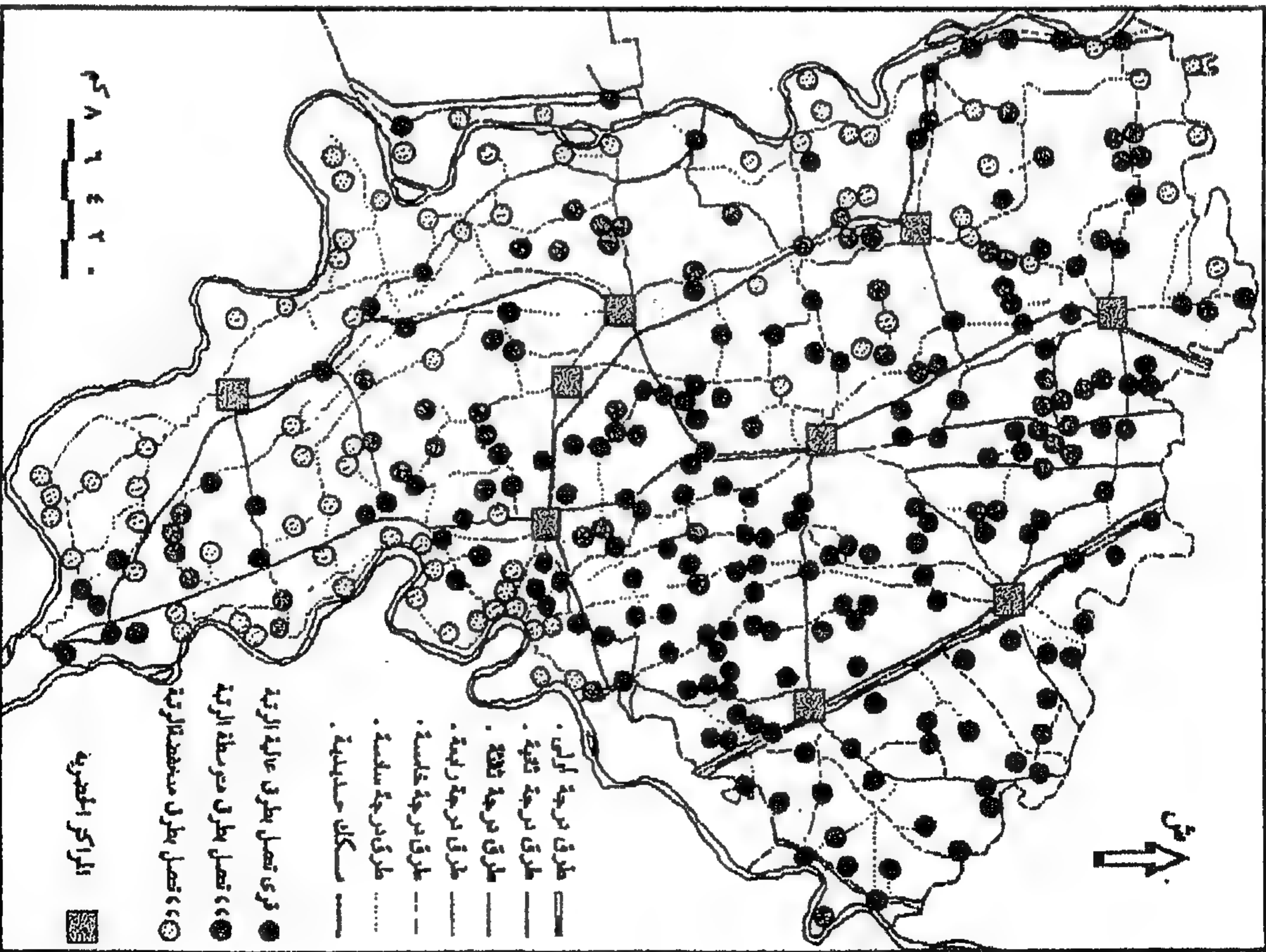
ويوضح شكل " ٧ " نمط استخدامات الارض بالرقعة العمرانية لقرى محافظة المنوفية وهى تعاني من نقص المساحة المخصصة للخدمات والشوارع بدرجة كبيرة اذا ما قورنت بقرى الريف المصرى ويعود ذلك لارتفاع نسبة المساحة المخصصة للمباني السكنية الكثيفة فى المنوفية ذلك لأنها من أقدم محافظات مصر تعميرا تبعاً لموضعها على رأس الدلتا مما أستتبع ارتفاع قيمة الارض فى ظل ظروف ارتفاع الكثافة السكانية بالمساحة العمرانية على الرغم من الهجرات النازحة القديمة والحديثة للسكان والتى أنقذت بلا شك المساحة المنزرعة من التآكل . فتقل مساحة الشوارع بقرى المنوفية تقل عن نظيرها بقرى الريف المصرى بنسبة ٣٤ ٪ ، وتقل نسبة الفضاءات بنسبة ٢٥ ٪ ، وتقل نسبة المساحة المخصصة للخدمات بنسبة ٩ ٪ عن المستوى القومى للريف المصرى .

أما اذا قورنت مساحة منطقة الخدمات بالقرية نسبة لمساحة السكن فى كل من قرى المنوفية بنظيرها بالقرى المصرية فان النقص سيصبح نحو ٣٨,٨١ ٪ وليس ٩ ٪ بمعنى أن قرى المنوفية حاليا فى حاجة لمساحة تعادل نحو خمس مساحة منطقة الخدمات الحالية فى الوقت الراهن أى ٦٩٢ فدان على أقل تقدير حتى يتساوى ريف المنوفية مع نظيره المصرى فى غط استخدامات الاراضى فى الرقعة العمرانية بالقرى ، المعنى أن هذه الحسبة البسيطة تقضى بتوفير معدل ٢ فدان و ٥,٧٥ قيراط لكل قرية تصبح ٥ فدان على الاقل اذا ما أضيفت الشوارع

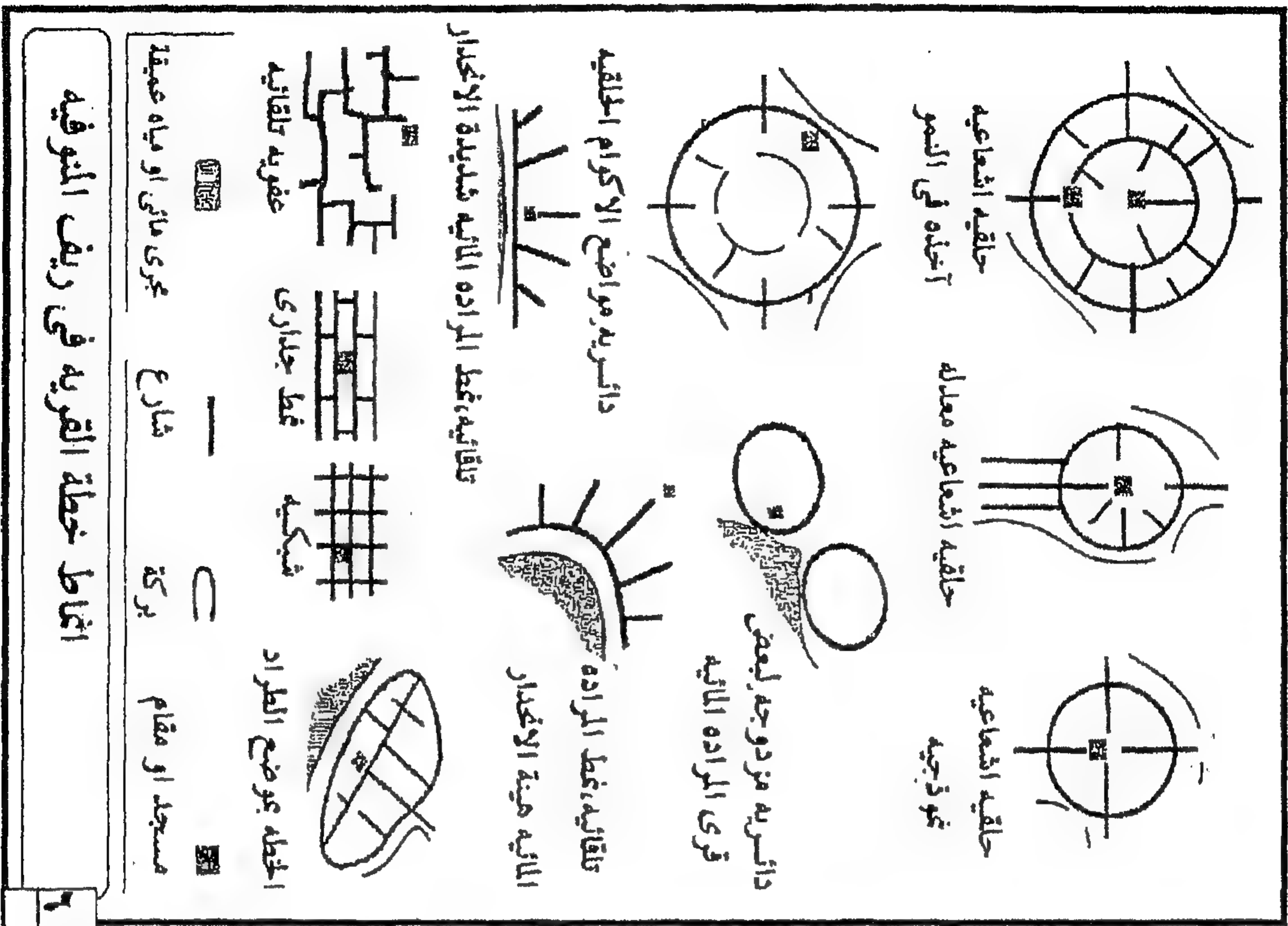




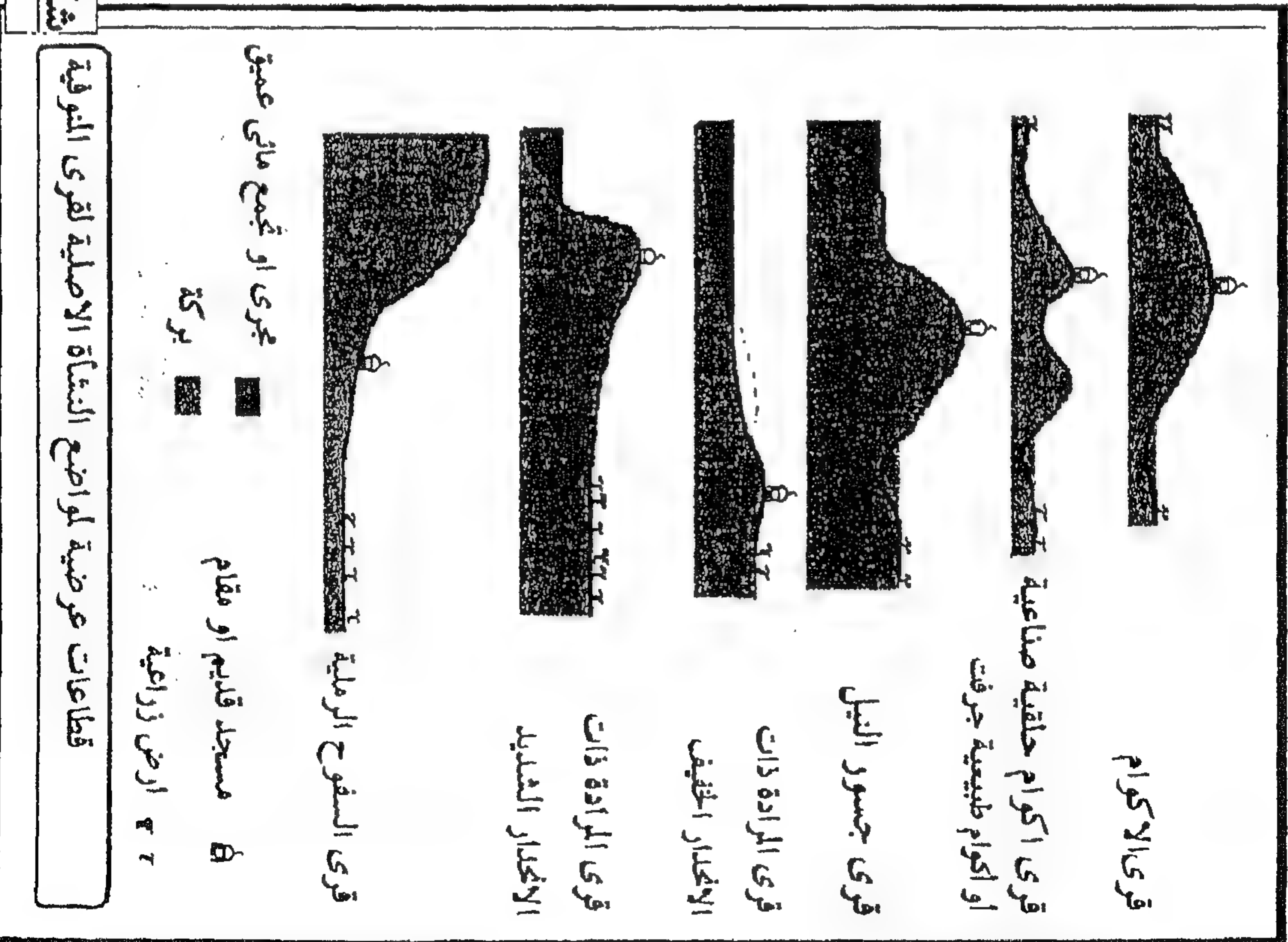
شبكة التصريف النهري التقليديه وعلاقتها بتوزيع قري
ما قبل الفتح العربى؛ والقري المسماة على مواضعها المنيه



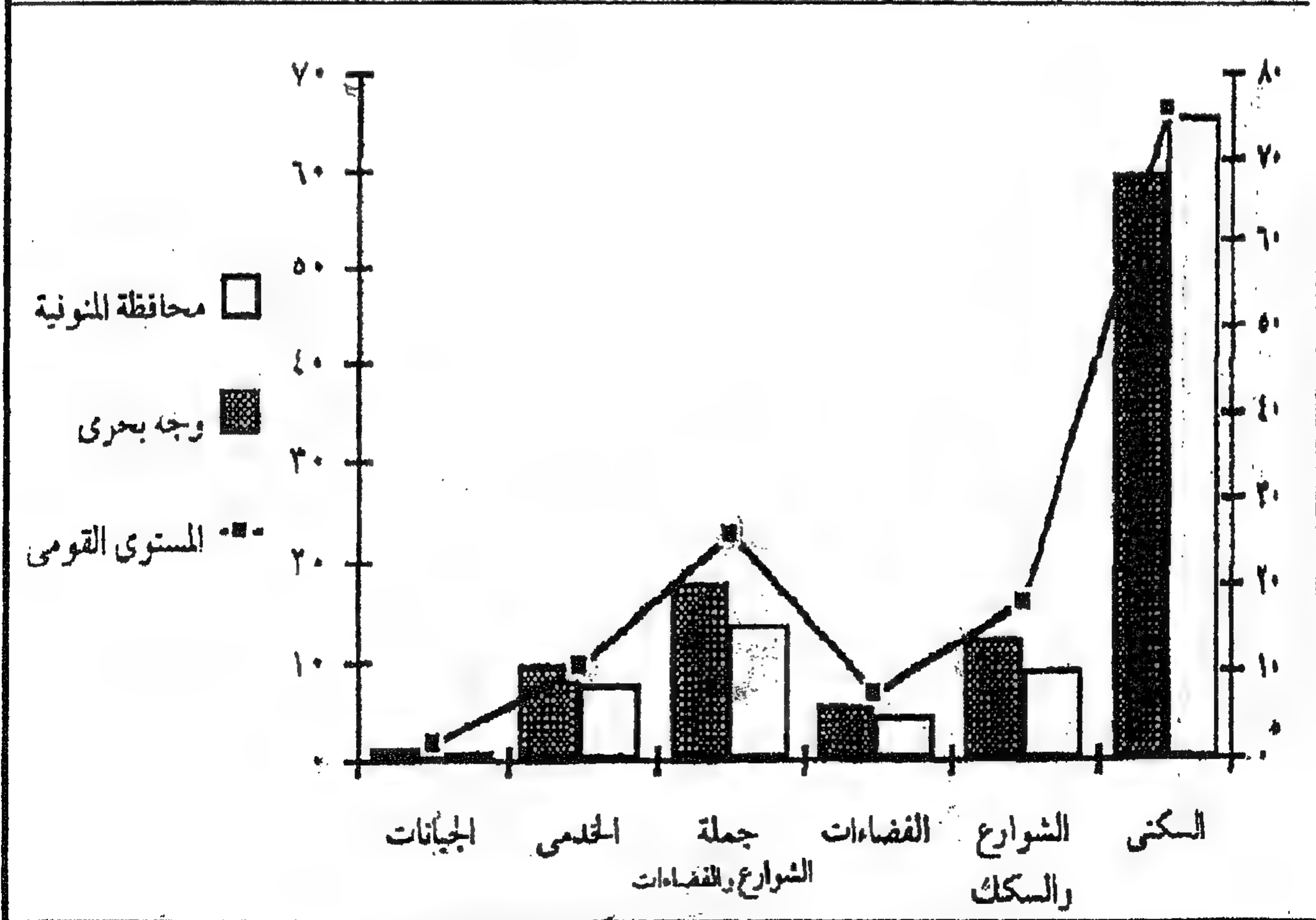
طرق النقل بمحافظه المنوفية وتصنيفها حسب مقياسها
العام منها .



شكل ٦



نسبة العجز والزيادة عن المستوى القومى %	الفرق عن المستوى القومى	% من المساحة لجملة المستوى القومى بالعيتين ٣٠ قرية (١)	% من المساحة للعيبة الثانية المصغرة للمستوى القومى ١٧ قرية	% من المساحة للعيبة الأولى (وجه بحرى) ١٣ قرية	% من المساحة بقري المنوفية	نمط الاستخدام
+١٣	٨,٣٥	٦٦,٥	٦٥,٣٠	٦٧,٩٥	٧٤,٨٠	السكنى
-٣٤	٥,٢٥	١٥,٦٠	---	١٣,٩٠	١٠,٣٥	الشوارع والسكك
-٢٥	١,٧	٦,٨٥	---	٦,١٠	٥,١٥	الفضاءات
-٣٠	٦,٩٥	٢٢,٥	٢٤,٣٠	٢٠,٠	١٥,٥٠	جملة الشوارع والفضاءات
-٩	٠,٨٥	٩,٦٠	٨,٩	١٠,٥٥	٨,٧٥	الخدمى
-٣٧	٠,٥٥	١,٥٠	١,٥٠	١,٥٠	٠,٩٥	الحيوانات
صفر	١١,٨٣	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	



شكل ٧

وليس بالضرورة لكل قرية على حده اذ من الممكن أن يخصص مساحة أكبر للقرى المركزية " وقرى الوحدات المحلية تحديدا، أما إذا وضع فى الاعتبار عجز الخدمات الحالية عن كفاية حاجة سكان الريف - وهو أمر يحتاج دراسة تفصيلية لكل تجمع ريفى تبعاً لنفوذ منطقة ومنافذ الخدمات - فإن المساحة المطلوبة ستكون قابلة للزيادة إذا ما وضعت المعايير القياسية لكفاءة الخدمات فى الاعتبار .

خصائص سكان ريف المنوفية

+ يبلغ سكان ريف المنوفية ٢٠٣٣٧٨٠ نسمة عام ١٩٩٠م وهم يمثلون ٨٠٪ من جملة سكان المحافظة ، ويبلغ متوسط حجم القرية ٦٦٠٠ نسمة ، وأكبر قرى المنوفية سكانا ٣٨٠٠٠ نسمة وأقلها ٦٣٥ نسمة . من المتوقع أن يرتفع عدد سكان الريف الى ٣٤٨١٨٤٠ نسمة سنة ٢٠١٠م اذ يبلغ معدل نموهم ٢,٥٦٪ سنويا ، ويبلغ متوسط حجم الاسرة ٥ نسمة / أسرة متوقع أن ينخفض الى ٤ نسمة سنة ٢٠١٠م ، ويبلغ معدل نمو عدد الاسر ٣,٥١٪ سنويا وهو يمثل حجم الطلب الحقيقى على الوحدات السكنية .

+ تبلغ نسبة الاميين فى ريف المنوفية ٦ سنوات فأكثر نحو ٥٠٪ عام ١٩٨٦م . وتبلغ نسبة الداخلين فى قوة العمل نحو ٤٢٪ من السكان فى الفئة العمرية ١٥ سنة فأكثر ، ويخطئ من يظن أن سكان الريف هم من يفلحون الارض اذ تبلغ نسبة المشتغلين بالزراعة سنة ١٩٨٦م نحو ٤٧٪ وكانت ٦٥٪ سنة ١٩٧٦م . أما المشتغلين بالمهن الاخرى فيمثلون ٥٣٪ من المشتغلين وكانت ٣٥٪ عام ١٩٧٦م .

+ ومن حيث التوزيع النسبى تبعاً لأقسام النشاط للسكان من سن ٦ سنوات فأكثر فهى ٥٥٪ للزراعة ، ٢٢٪ للخدمات ، ٧٪ للصناعة التحويلية ، ٤,٥٪ للنقل والتخزين ، ٤٪ للتشييد والبناء ، ٣٪ للتجارة . وقد انعكس ذلك على عائدات الدخل الذى يبلغ فى المتوسط ٤١ جنيه شهريا للفرد حيث يأتى ٤٠٪ من الزراعة و ٦٠٪ من المهن الاخرى .

خصائص السكن :

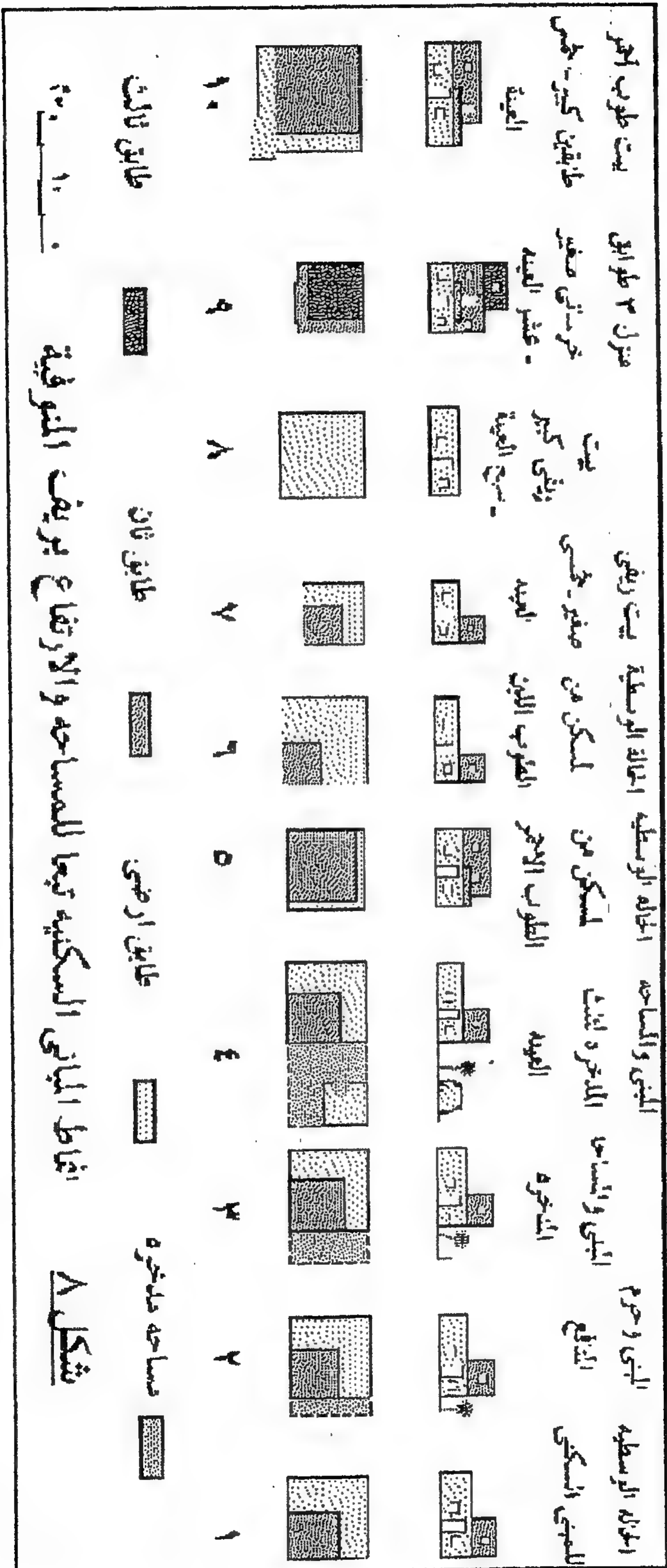
يوضح شكل "٨" انماط البناء السكنى وتعادل مساحة المبنى السكنى بمنافعة فى المتوسط ٢١٦٠م^٢ عبارة عن دور ارضى ونصف علوى تسكنه ١,١١ أسرة ، ويوضح شكل "٩" أن مساحة المسطحات البنائية للسكن نحو ٢١٥٥م^٢ يستخدم ٧٣٪ منها للاستخدامات الاجتماعية و ٢٧٪ منها للاستخدامات المختلطة والانتاجية ، ويوضح شكل ١٠ التباين الشديد فى النمط البنائى والمستوى السكنى .

مستويات ومؤشرات التنمية بقرى المنوفية :

استخدمت أربعة معايير لتحديد الفروق النوعية بين قرى المحافظة هى :

امكانية الوصول ، المستوى التعليمى ، متوسط الدخل ، نمط تحديث المبنى السكنى

وباستخدام الدرجة المعيارية للمؤشرات أمكن تكوين دليل التنمية بترتيب القرى تبعاً لمستوى التنمية شكل "١١"



اتصاف المسكن تبعاً لمادة البناء ، وسطح الاستخدامات والتركيب الداخلي

المساحات لـ م ²												النمط الرئيسي			
النمط الرئيسي من جملة الأنماط %		(ب) - لا يقوم بدور إقامي بارز						(أ) - يقوم بدور إقامي بارز						النمط الرئيسي	
		مركب مسطح الاستخدامات			توزيع المساحات			مركب مسطح الاستخدامات			توزيع المساحات				
		% احتاكي	% غطاء	% انتاكي	% من المساحة	% من المساحة	% احتاكي	% غطاء	% انتاكي	% من المساحة	% من المساحة				
١١,٨	٩٠	٠	٠	٢,٢	٢٢	٥٠	١٥	٢٥	٨,٦	٧٢					
١١,٩	٩٠	٠	٠	٢,٢	١٨	٦٠	٢٠	٢٠	٩,٢	٨٢					
١١,٢	٨٠	١٠	١٠	٢,٢	١٤	٤٥	١٠	٤٥	١٤	٨١					
٢٢,١	١٠٠	—	—	١,٦,١	٦٨	٦٥	١٥	٢٠	٧,٥	٣٢					
٢٠,٤	١٠٠	—	—	١,١	٥٤	٥٥	١٥	٢٠	٩,٤	٤٦					
١٢,٢	١٠٠	—	—	١,٩	٤٣	٦٥	٥	٢٠	٩,٢	٥٧					
١٠٠	٩٢,٢	٢,٤	٢,٤	٤٤,١	٥٦,٦	١٢,٢	٢١,٢	—	٥٥,٩	—					
												٢٢١٥٥ ±		٧	

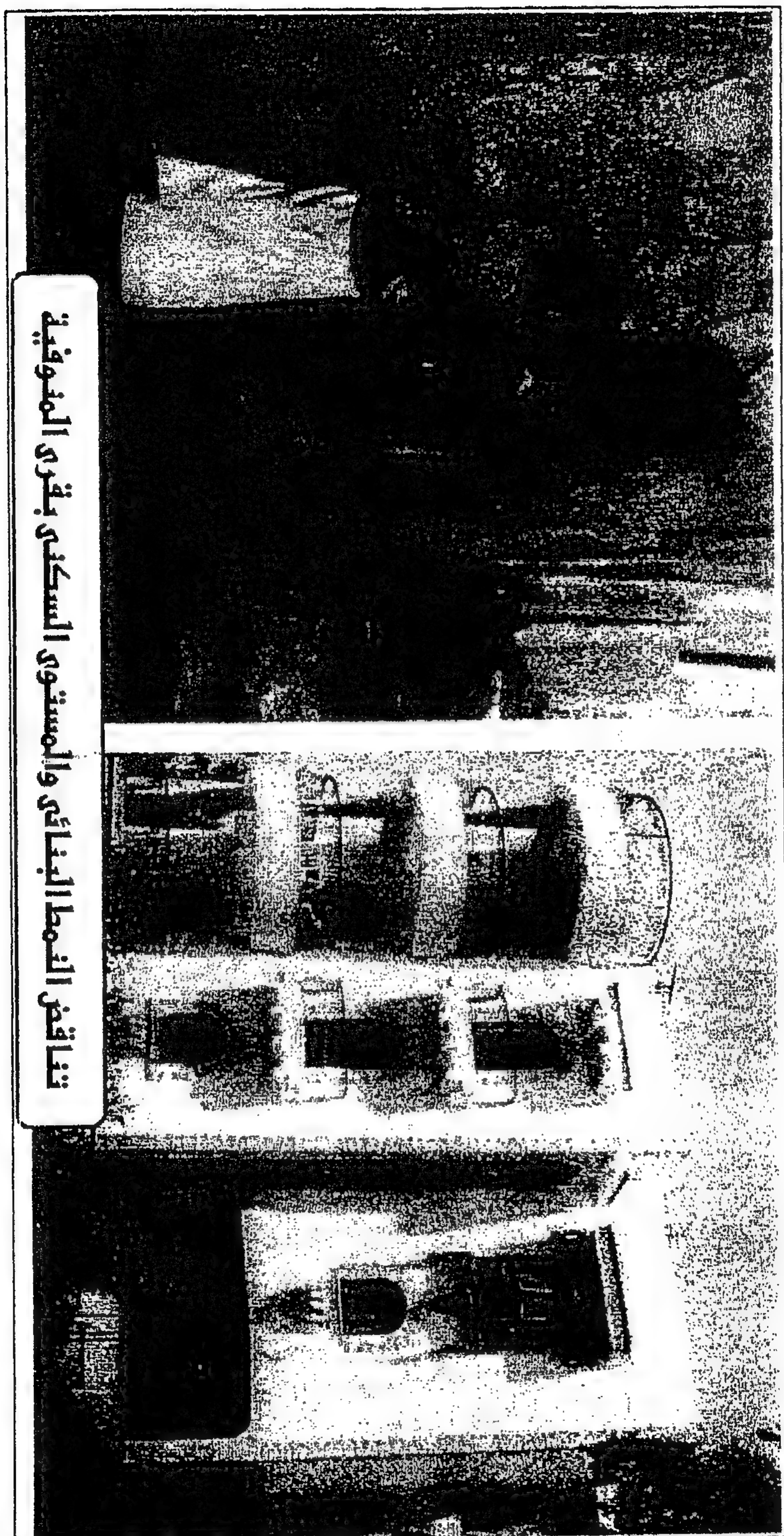
متوسط مركب الاستخدامات لجملة الأنماط :- إقامي ٩,٨ %

مخزن ٨,٣ %

اجتماعي ٧٢,٨ %

جملة ١٠٠ %

شكل (٩)



تقاطع النمط البنائى والمستوى السكنى بقرى المنوفية

شكل (١٠)

مؤشر التنمية لقرى المنوفية وعلاقتها بأحجام القرى وثقلها الوظيفي

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤
فئات المؤشر المبارة للتنمية	عدد القرى	% بلدية القرى	عدد السكان	% بلدية سكان الريف	٣-٥	متوسط حجم القرية (نسمة)	القرى فوق المتوسطة/ بلدية القرى	٢-٨	% القرى ذات الثقل الوظيفي	٣-١٠	الوظائف الرئيسية بجملتها بالريف	٢-١٢	١٢-١٢
٨٣ فأكثر	٢٦	٨,٤	٢١٠٩١٠	١٥,٣	٦,٩	١١٩٥٨	١٧,٤	٩,٠	٣٠,٥	٢٢,١	١٨,١	٩,٧	٢,٨
٧٠ لأقل من ٨٣	٢٧	٩,١	٢١٥٥١٥	١٠,٦	١,٥	٧٦٩٧	١٤,١	٥,٠	١٣,٠	٣,٩	١٤,٠	٤,٩	٣,٤
٥٧ لأقل من ٧٠	٥٥	١٧,٨	٢٥٩٩٢٨	١٢,٨	٥,٠	٤٧٢٥	٦,٥	١١,٣	٤,٣	١٣,٥	١٢,٥	٥,٣	٠,٣
٤٤ لأقل من ٥٧	٨٨	٢٨,٥	٥١٩٠٠٣	٢٥,٥	٣,٠	٥٨٩٨	٢٣,٩	٤,٦	٣٤,٨	٦,٣	٢٩,٠	٥,٠	٣,٥
٣٢ لأقل من ٤٤	٦٠	١٩,٤	٢٥٨٤٢٢	١٧,٦	١,٨	٥٩٧٣	١٦,٣	٣,١	٨,٧	١٠,٧	١٣,٦	٥,٨	٤-
١٩ لأقل من ٣٢	٣٨	١٢,٣	٢٦٨٥٢٢	١٣,٢	٠,٩	٧٠٦٦	١٥,٣	٣,٠	٨,٧	٣,٦	١١,٠	١,٢	٢,٢
أقل من ١٩	١٤	٤,٥	١٠١٤٧٠	٥,٠	٠,٥	٧٢٤٧	٦,٥	٢,٠	--	٤,٥	١,٨	٢,٧	٣,٢
	٣٠٩	١٠٠	٢٠٣٣٧٨٠	١٠٠	٩,٨	٦٥٨١	١٠٠	١٩	١٠٠	٣٢,٣	١٠٠	١٥,١	٩,٧
					نسبة التركز			نسبة التركز		نسبة التركز		نسبة التركز	نسبة التركز

شكل (١١)

وفى الحقيقة يقيس هذا الدليل درجة التحضر ودرجة الريفية بقرى المنوفية فقد تبين أن هناك ارتباط شديد بين المعايير المستخدمة وبعض الظواهر كالارتباط بين معدل استهلاك الكهرباء وكل من نسبة المعلمين وأطوال الطرق بالزمام ونسبة المباني الحديثة ، وكذلك الارتباط بين ارتفاع متوسط الدخل بالقرية وغطى تحديث المبنى وانسلاخ الاسر الزوجية الحديثة والاشتغال بالمهن غير الزراعية ودرجة الثقل الوظيفى للقرية وتنوع النشاط ومعظمها ظاهرات ترتبط بالتحضر . وتبين أن أكثر القرى تحضرا تقع فى شمال شرق المحافظة على طريق القاهرة الاسكندرية الحضرى وعند المدخل الجنوبى للمحافظة قرب القاهرة وحول عاصمة المحافظة شبن الكوم ، وأن أكثر القرى ريفية تتركز فى غرب المحافظة بطول فرع رشيد ، ويوضح شكل " ١٢ و ١٣ " هذه الظاهرات .

مشكلات التنمية العمرانية بالأقليم .

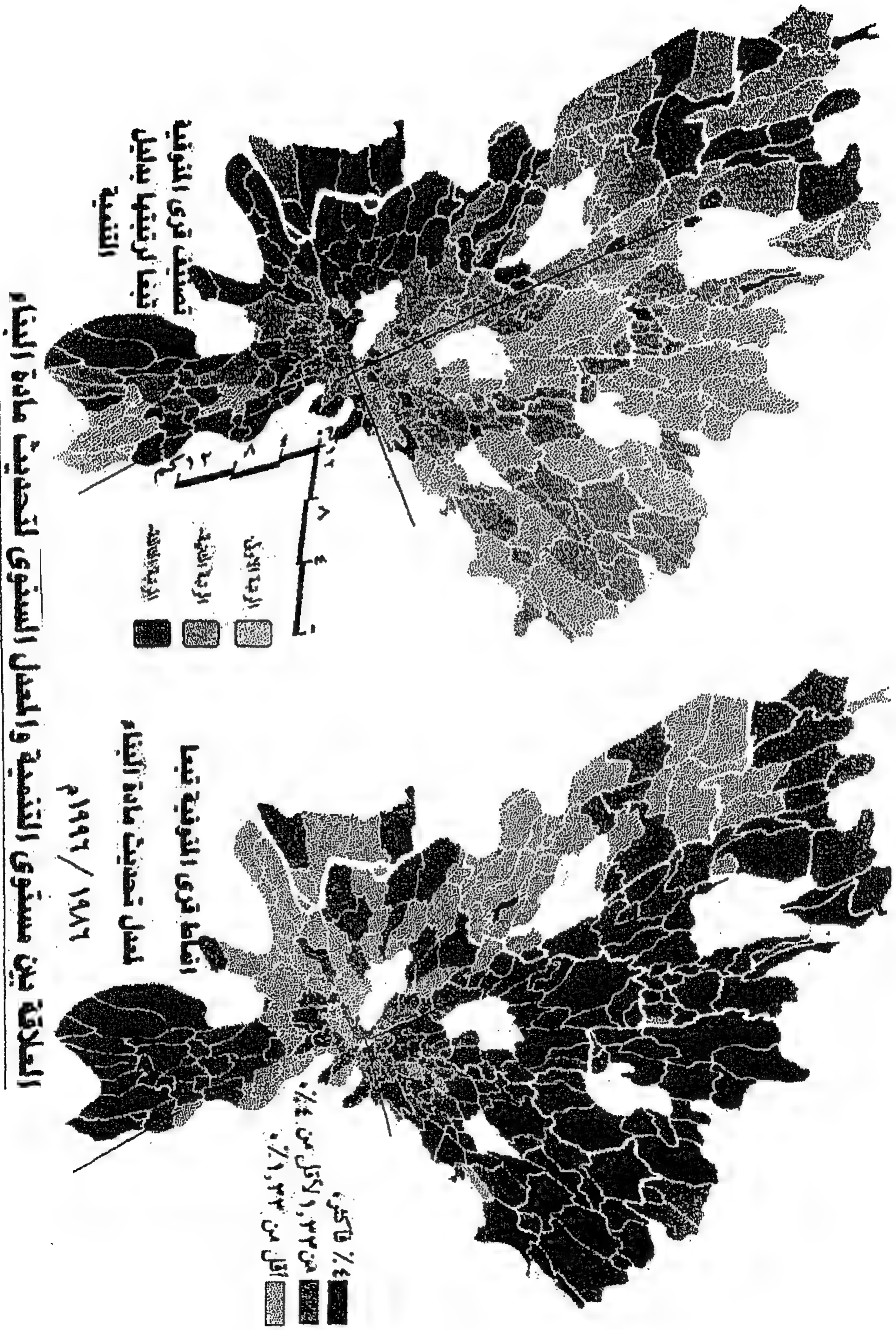
+ ظاهرة التحيز الحضرى اذ ينخفض نصيب الفرد فى المحافظات الريفية من اجمالى الاستثمارات مثال عام ١٩٨٩ " القاهرة والاسكندرية ١٥٠ جنيه ، القناة ١٣٠ ، وسط الصعيد ١٠٠ ، جنوب الصعيد ٦٠ ، الدلتا ٤٥ ، شمال الصعيد ٤٠ " ذلك رغم أن سكان الريف المهاجرين لعشوائيات المدن المصرية بمتوسط نصيب للفرد من الارض ٢م١٣ وعددهم نحو ٩ مليون نسمة أسهموا فى توفير نحو ١٠٦ ألف فدان من الارض الزراعية كان من الممكن أن تتحول للبناء السكنى فى الريف حيث أن نصيب الفرد من الحيز العمرانى والمنافع بالريف نحو ٢م٥٨ .

+ اتجاهات التحضر المتسارعة . وفقدان التجانس الاجتماعى وفقدان المفاهيم الاجتماعية الريفية التى تحت على المشاركة ، وظهور السلبيات والعادات الاستهلاكية وطبقات اجتماعية جديدة افرزتها عملية التحضر واقتصاديات السوق والهجرة ، مقابل انخفاض مستوى السكان الزراعيين نسبيا وظاهرات سلوكية واجتماعية ادعى بالدراسة والرصد والتحليل . كما صاحب تغير التركيب الاجتماعى الاقتصادى للسكان قصور أوجه النشاط فى الريف وعجزها عن استيعاب قوة العمل بخصائصها الجديدة الفنية والحرفية والاعمال الكتابية وغير المشتغلين بالعمال اليدوية مما يؤدى لتقشى البطالة والتعطيل .

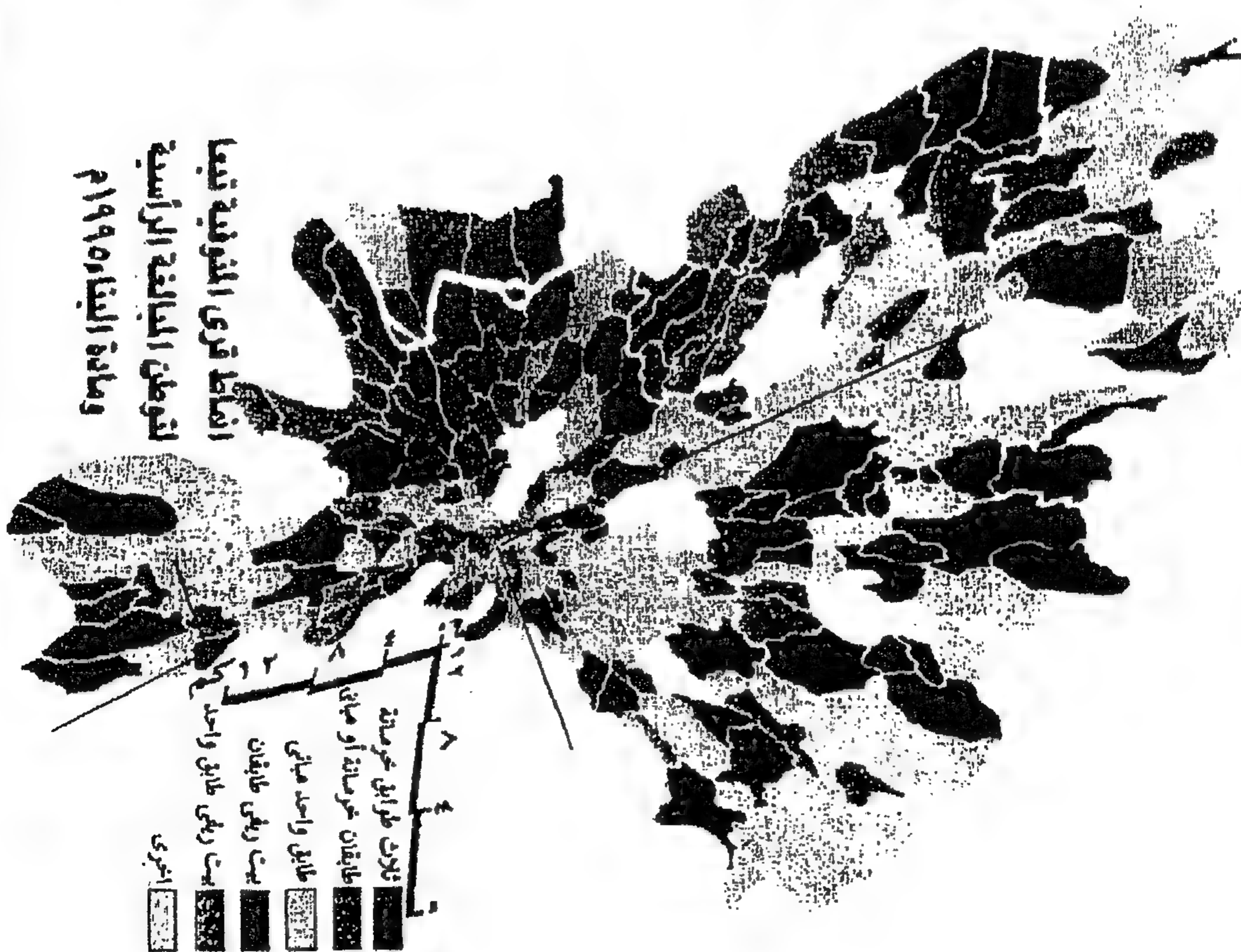
+ افراد الاميين بتوجيه بعض مناشط المجتمع الريفى حيث أن نسبة المشتغلين لحساب أنفسهم من الاميين تبلغ ٤٥٪ ولا تزيد بين حملة المؤهلات العالية والمتوسطة عن ١٥٪ ، وتبلغ نسبة المتعطلين المؤهلين نحو ٩٠٪ من المؤهلين وتنخفض بينهم نسبة التزوجين الى ٤٥٪ بينما ترتفع فى الاميين الى ٧٨٪ رغم ضيق دوائر معاملاتهم عن التوجيه وارتباطهم بقيم اجتماعية غير واعية .

+ الزيادة المضطردة فى نسبة الاسر الزوجية الصغيرة المسلحة عن الاسر الممتدة اذ تشكل ٤٦٪ من جملة الاسر ولا تزيد عن ٣,١٥ نسمة / للأسرة وضغطها الشديد على الطلب السكنى .

+ اهدار بعض التكاليف الاستثمارية المنصرفة على التعليم والتثنية التى تمثل ثلث الدخل على نحو عشر قوة العمل التى تهجر يوميا للعمل فى خدمة خارج اقليم المحافظة ، فضلا عن الهجرات الدائمة التى تمثل نحو



شكل (١٢)



العلاقة بين فطس النشاطات الاقتصادية والتعليمية الرئيسية للسكن

شكل (١٣)

٣١٥ ألف نسمة فى التعدادات الثلاث السابقة نسبة منها هجرة انتقائية للعناصر الشابة المؤهلة وبعضها تتمتع برؤوس أموال كان من الممكن استثمار هذه الطاقات لو تحسنت الظروف الحياتية بالاقليم .
+ نقص كفاءة الخدمات بنحو - ١٦ ٪ عن المستوى العام بالمحافظة فى أكبر التجمعات السكانية بمركى منوف وأشمون ، وبنحو - ٣٢ ٪ عن المستوى العام بالجمهورية ، وفى نفس الوقت تعاني مجتمعات هذين المركزين من معدلات الاعالة العالية ٣٥٠ : ١٠٠ وتصل فيها نسبة محدودى الدخل نحو ٣٢ ٪ حيث يقل دخلهم عن متوسط دخل الفرد بجملة المحافظة بنحو ٢٠ ٪ ودخل الفرد بالجمهورية بنحو ٦٠ ٪ .

النمو السكانى وأثره المرتقب على الرقعة العمرانية

يوضح شكل ١٣ سيناريوهات النمو التلقائى بفرض غياب قوانين الحد من النمو الافقى على الارض الزراعية ، وكذا الخريطتان اللتان توضحان مقارنة الفئات الحجمية للقرى المنوفية ١٩٩٠ م بنظيرها ٢٠١٠ م شكل ١٤ الحقائق التالية :

- سوف تمثل المساحة العمرانية بريف المحافظة نحو ١٤ ٪ عام ٢٠١٠ م فى أسوء ظروف سيناريو النمو السريع بدون ضوابط ، ونحو ٧,٧ ٪ فى ظل السيناريو المقيد بضوابط ، ونحو ١٠,٣ ٪ بفرض وجود سيناريو معتدل .
- سيتضاعف عدد القرى العملاقة والقرى الكبرى وفوق المتوسطة تبعا لتحول قرى الرتب الحجمية الاقل الى رتب أعلى مما سيقبل معدل التباعد بين القرى الاكبر ويزيد من ظاهرة التشتت والامتداد السرطانى .
- سيؤدى النمو السكانى الى انخفاض نصيب الفرد النظرى من المساحة المنزرعة من ٣,٥ قيراط فى الوقت الراهن الى ١,٩٥ قيراط سنة ٢٠١٠ م وفقا للسيناريو المعتدل ، ورغم أن تأثير تاكل الارض الزراعية لصالح البناء السكنى سيؤثر تأثيرا محدودا الا أنه من المتوقع أن تزيد المساحة المضافة للمنافع والجبانات والمقتطعة من الارض الزراعية مما سيضاعف تأثير تاكل الارض الزراعية وتشوهها على انخفاض نصيب الفرد وتوقع تدنى الانتاجية .

التنمية العمرانية الرأسية :

يوضح شكل ١٥ بدائل التنمية الرأسية المقترحة بفدان من المنطقة السكنية واختير البديل الذى يحقق :
+ رفع السعة الاستيعابية للمساحة العمرانية الحالية دون اللجوء ما أمكن للتوسع الافقى حفاظا على الارض الزراعية من خلال الاحلال والتجديد والتعليه الرأسية للمبنى السكنى القديم مما يقلل من تكلفة الوحدة السكنية الواحدة ، و أيضا من خلال استغلال الطاقة الاستيعابية الكامنة بالفراغات البينية والاراضى غير المستغلة بالرقعة السكنية ، وكذا من خلال تغيير استخدامات بعض الاراضى غير ذات العائد الاقتصادى كالمشون والمخازن المكشوفة والبرك المردومة والجافة .
+ تحجيم النمو الافقى لتلافى تشوه الرقعة العمرانية والحفاظ على اندماجها وتجنب الامتداد السرطانى العفوى للاقلال من تكلفات تحسين البيئة العمرانية وتمديد المرافق وتحقيق الوفورات الناجمة عن التجمع .

مقارنة بين سيناريوهات النمو العمراني الألفي المتكامل المتوقع بين ١٩٩٠ و ٢٠١٠.

المساحة المترعة بالزمام الريفي القديم										الكتلة العمرانية										
مساحة الكتلة العمرانية القديمة	نسبة المساحة المترعة بالزمام الريفي القديم	نسبة المساحة المترعة بالزمام الريفي القديم	نسبة المساحة المترعة بالزمام الريفي القديم	نسبة المساحة المترعة بالزمام الريفي القديم	نسبة المساحة المترعة بالزمام الريفي القديم	نسبة المساحة المترعة بالزمام الريفي القديم	نسبة المساحة المترعة بالزمام الريفي القديم	نسبة المساحة المترعة بالزمام الريفي القديم	نسبة المساحة المترعة بالزمام الريفي القديم	مساحة الكتلة العمرانية القديمة	نسبة المساحة المترعة بالزمام الريفي القديم	نسبة المساحة المترعة بالزمام الريفي القديم	نسبة المساحة المترعة بالزمام الريفي القديم	نسبة المساحة المترعة بالزمام الريفي القديم	نسبة المساحة المترعة بالزمام الريفي القديم	نسبة المساحة المترعة بالزمام الريفي القديم	نسبة المساحة المترعة بالزمام الريفي القديم	نسبة المساحة المترعة بالزمام الريفي القديم	نسبة المساحة المترعة بالزمام الريفي القديم	
١٦٣٨١٦	٤٧٠٩٧	٨٠٠٦٥	١٤	٠,٩٥	٥,٩٥	٣,٥	٨٦,٩	٢٩١٨٥١	٤٢	١٠١	—	—	—	٦	٢٠٣٣٦	الرفع الزمام				
١٨٠٨١٥٩	٣٠٥٨٤٢	٥١٩٩٣١	٥٢	٣,٥٨	٣,٣٢	١,٩٥	٨٢,٨	٢٨٢٩٩٩	٤٢	١٠١	٠,٢٠٢	٤٠,٥٢	١٣٨٥٢	١٠,٠٣	٣٤١٨٨	الرفع الزمام				
١٨١٣٣٤	٣١٩٧٥٦	٥٤٣٥٨٦	٥٤	٣,٧٥	٣,١٥	١,٨٥	٧٨,٨	٢١٩٠٨٤	٥٨,٠٢	٧٢,٣٨	٠,٤٠٤	٥٧,٧٢	٢٧٧٦٧	١٤,٠٨	٤٨١٠٣	الرفع الزمام				
١٧٩٧٨٨	٣٠٤٠٣٨	٥١٦٨١٤	٥٢	٣,٥٦	٣,٣٤	١,٩٦	٨٣,٤	٢٨٤٨٠٣	٣٩,٠٦	١٠٧,٥	٠,١٧٤	٣٧,٢٠	١٣٠٤٨	٩,٤٨	٣٢٣٨٤	الرفع الزمام				
١٧٦١٤٣٠	٢٩٧٨٨٨	٥٠٦٤١١	٥٢	٣,٤٩	٣,٤١	٢,٠١	٨٥,٢	٢٩٠٩٥٢	٣١,٦٥	١٣٢,٧	٠,١٧٣	٢٢,٤٩	٥٩٠٠	٧,٧	٦٦٢٣٥	الرفع الزمام				
١٨١٦١٢	٣٠٧٢٢١	٥٢٢٧٦	٤٨	٣,٦	٣,٣٠	١,٩٤	٨٢,٥٤	٢٨١٩٦٠	٤٢,٤٩	٩٨,٨٤	٠,٢١٧	٤٢,٢٧	١٤٨٩١	١٠,٣١	٣٥٢٢٨	الرفع الزمام				

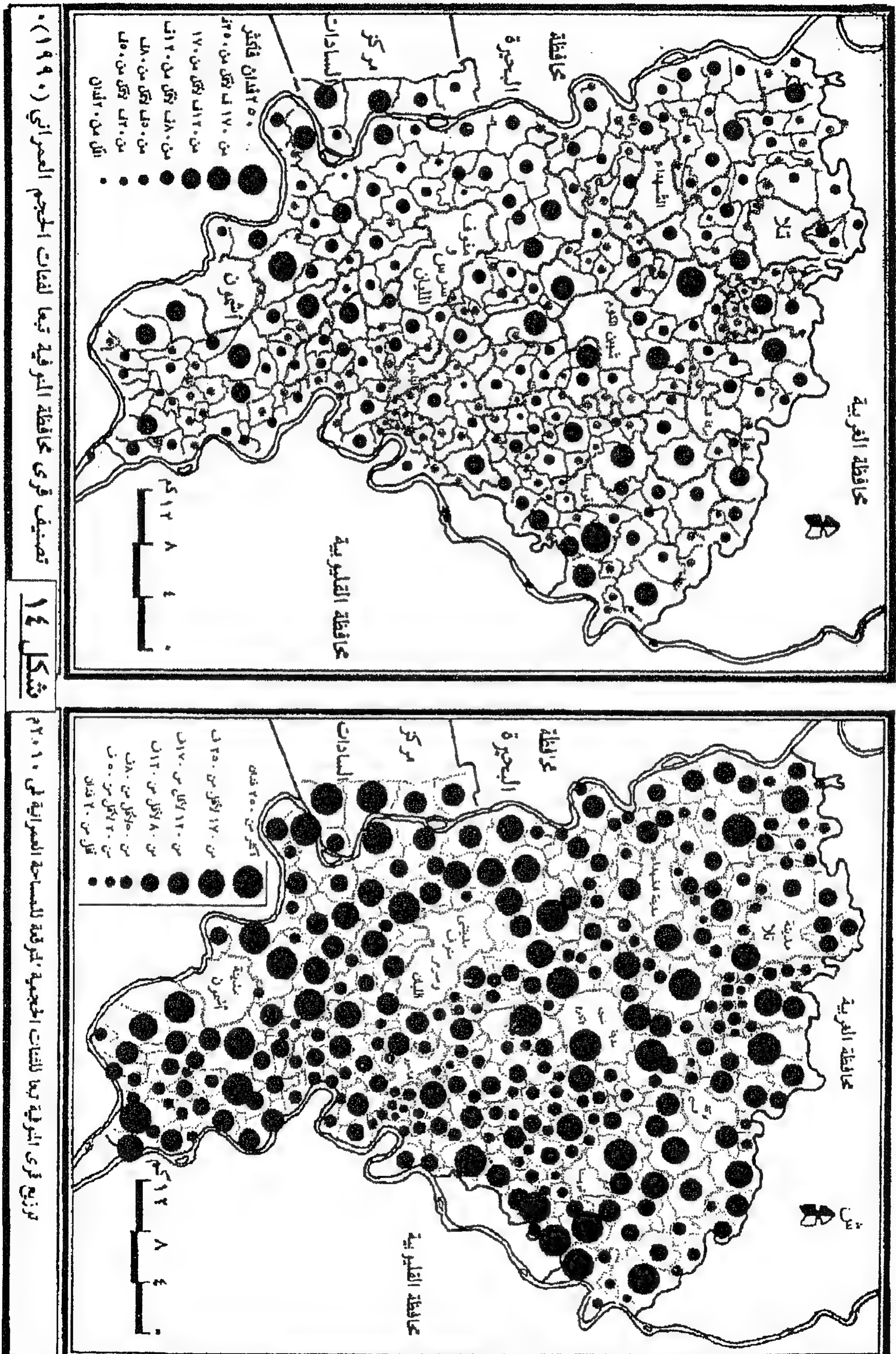
السياريو (ب): استبعاد
بمساحة الزيادة السكنية
للأرض ٨٦/٧٦ ومعدل
الإنتاج السنوي
أسره/بني ١٩٨٦

السياريو (ج): استبعاد
بمساحة تربية السمك
البياني ٨٦-٩٠ وبني
سرك الإنتاج السنوي
أسره/بني وحدة سمك وبني
بمساحة الزيادة السكنية
للأرض

السياريو (د): استبعاد
بمساحة حوض السمك
على الأرض الزراعية
وبمساحة الزيادة السكنية
وبمساحة الزيادة السكنية
للأرض

السياريو المعدل
(المتوسط)

شكل (١٩٣)



- + تنظيم الاستعمالات الداخلية بالوحدات السكنية والفصل بين الاستخدامين المختلط والانتاجى عن الاستخدام الاجتماعى مع الحفاظ على حيز مناسب لمزاولة النشاط بالطابق الارضى واستخدام الوفورات الناجمة للتنمية الاقتصادية وتهيئة الفرصة للاقراض من صناديق التنمية بحيث .
- + استيعاب الاسرة الممتدة بالنمط السكنى الجديد ومشاركة الاسر الزوجية بالمنافع المشاعية بالمبنى السكنى واستيعاب الهجرات العائدة .
- + الاستيعاب المنظم لاتجاهات تحضر القرية فيما يتعلق بالنمط البنائى للمسكن ، واستيعاب التغيرات الحضرية فيما يتعلق بالتركيب الاجتماعى الاقتصادى للسكان .
- + تحسين استخدامات الاراضى بالقرية من خلال تطبيق الحدود الدنيا للارتداد عن خط التنظيم لتوسعة الشوارع الى ٢٢,٥ ٪ من المنطقة السكنية بالقرية ، واستبعاد الوحدات البنائية القزمية بالنهايات المسدودة للشوارع والحارات مما يحسن دورة التهوية ويساعد ذلك على سهولة تحقيق الخدمات البلدية والعمرانية وتمديد المرافق مما يحسن من دوافع وضع تخطيط عمرانى يتواءم مع ظروف كل قرية ومعطياتها ويحسن البيئة العمرانية بالمنطقة السكنية . وسوف يحد ذلك بالاضافة لتوفير اسباب العيش من عمليات الطرد الهجرية غير المنظمة الى المناطق الحضرية القريبة .
- + الحفاظ على المعايير السائدة فيما يتعلق بالحيازة العقارية ١ أسرة / لكل ١,١٢ وحدة سكنية , وخفض معدلات التزاحم من ١,٥ نسمة / غرفة الى ١,٣٥ نسمة / غرفة ، ورفع نصيب الفرد من ٢٨٨م / بالمسطح البنائى الاجتماعى بالمبنى السكنى الى ٣١٢م ، رفع نصيب الفرد من المسطح البنائى المخصص للاستخدامات الانتاجية والمختلطة من ١٠,٥م الى ١٥,٥م ، الحفاظ على المعايير الكثافية السكانية السائدة بالرقعة العمرانية حيث ستزيد من ١١٤ نسمة / فدان الى ٢١٤ نسمة / فدان بجملة المساحة العمرانية ، ومن ١٣٤ نسمة / ف الى ٢٧٢ نسمة / ف بالمنطقة السكنية .

والتحقق من قدرة هذا البديل وضعت ثلاث خيارات رئيسية يوضحها شكل ١٦ وهو تضاف ١١

سيناريو مختلف ، وأمكن اختبارها من خلال شكل ١٧ ، ١٨ ، ١٩ للتحقق مما يلي

هل بالامكان تحمل الرقعة العمرانية الحالية الزيادة السكانية دون اللجوء للبناء السكنى على الارض الزراعية

خارج الكردون الحالى ١٩٩٠م ؟ الاجابة = نعم فى كل القرى

ماهو عدد السكان الممكن استيعابه ؟ الاجابة = نحو ٩٠٠ ألف نسمة .

وما هو المدى الزمنى المتبقى من الان وحتى تاريخ نفاذ الطاقة التحميلية ؟ الاجابة = ١٧ سنة

وما هى الصورة التوزيعية المتوقعة للسكان بنهاية البرنامج ؟ الاجابة = فى حدود المعايير الراهنة



[illegible]

[illegible]

(١) - التسمية المرتفعة لمباني الاطار الخارجى وحده والإبقاء على حالة الدائرة الداخلية المصمتة على وضعها الراهن.

(٢) - التسمية المرتفعة لمباني الاطار الخارجى واستغلال المساحات البرورة والمساحات البيئية الناجمة عن تفرج الشكل الخارجى للقريبة والإبقاء على حالة القلب المصمت.

(1A) 53

- الحجر الاول ١ + الحجر الثاني ١ :- عملية المباني تبعاً للبدل الاول داخل دوائر الناحية ، وتضمن مساحة الشوارع ، وعدم الخيارات المختلفة الصغيرة ، والحفاظ على معدلات التراحم وتبايع التعلية الرأسية المرتفعة بالأطوار الخارجه .
 - الحجر الاول ٣ + الحجر الثاني ١ :- عملية المباني تبعاً للبدل الاول داخل دوائر الناحية وتضمن الشوارع والقضبان واستبعاد الخيارات الصغيرة من الترانسج والحفاظ على معدل التراحم . اتبايع التعلية الرأسية المرتفعة بالأطوار الخارجه .
 - الحجر الاول ٣ + الحجر الثاني ٢ :- عملية المباني تبعاً للبدل الاول داخل دوائر الناحية وتضمن الشوارع واستبعاد الخيارات الصغيرة من الترانسج والحفاظ على معدل التراحم . اتبايع التعلية الرأسية المرتفعة بجانب الأطوار الخارجه وضخم المساحات البنية حوله للترانسج .

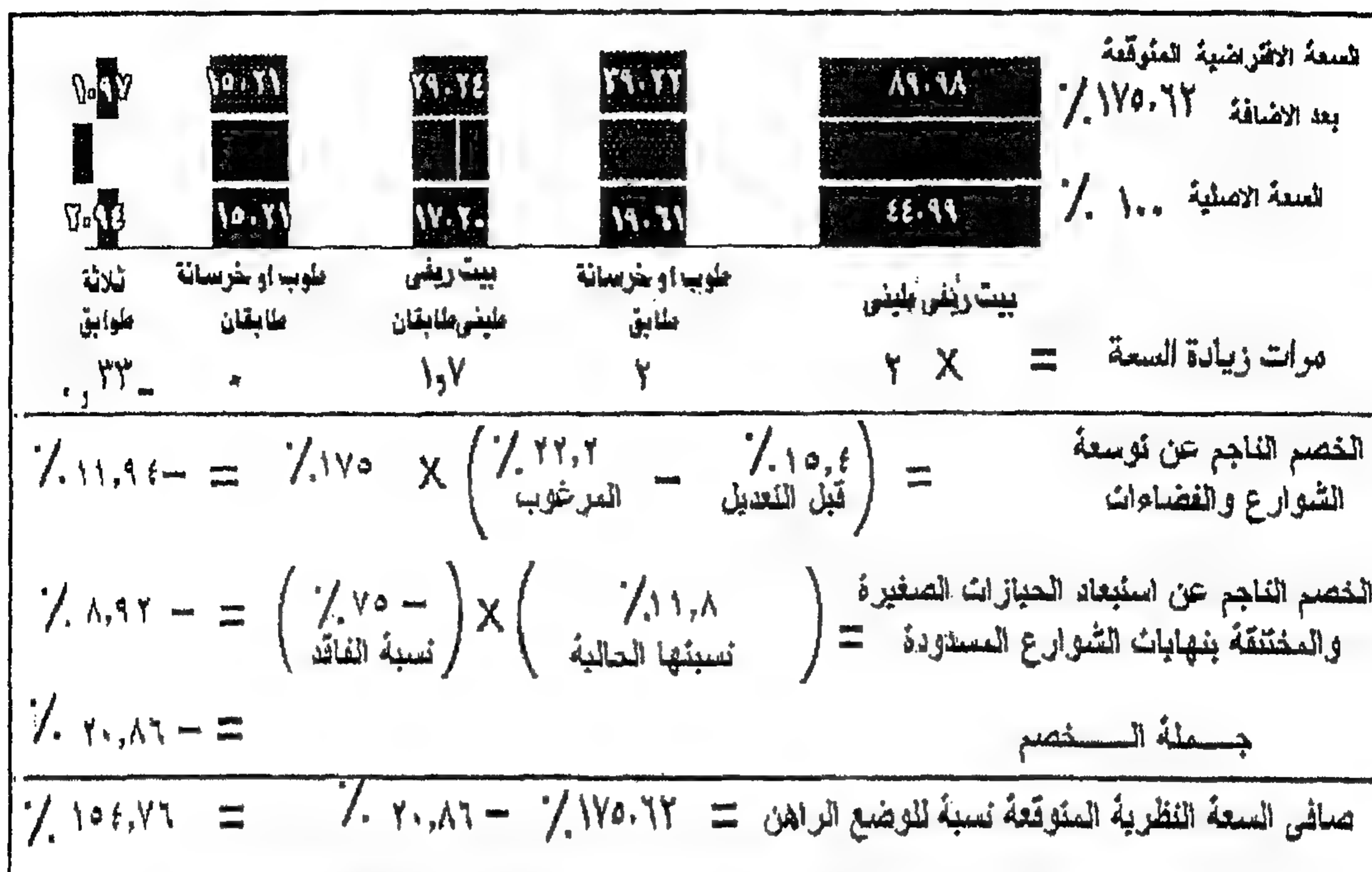
اعتمد الباحث على المعطيات التالية :

- # التوزيع النسبى لأنماط المباني السكنية من حيث المساحة والمبالغة الرأسية بكل قرية على حده من خلال المسح الارضى بالعينة لجملة قرى المحافظة وعددها ٣٠٩ قرية .
- # تقدير عدد السكان الحالى ١٩٩٥ م ، وعدد الاسر الحالى ١٩٩٥ م، ومتوسط حجم الاسرة ١٩٩٥ م ، ومعدل نمو كل من هذه العناصر استنادا لتعدادى ١٩٧٦ م و ١٩٨٦ م .
- # مركب استخدامات الارض بالرقعة العمرانية لكل قرية على حده من خلال الصور الجوية ١٩٨٦ م والتحشية الارضية لحساب التوزيع النسبى لأنماط الاستخدامات " المنطقة السكنية ، المنطقة الخدمية ، الشوارع ، الفضاءات ، الجبانات " .
- # حصر وتصنيف الاراضى بالمحافظة " اصدار هيئة المساحة " لمعرفة مساحة الرقعة العمرانية الحالية ١٩٩٥ م لكل قرية على حده .

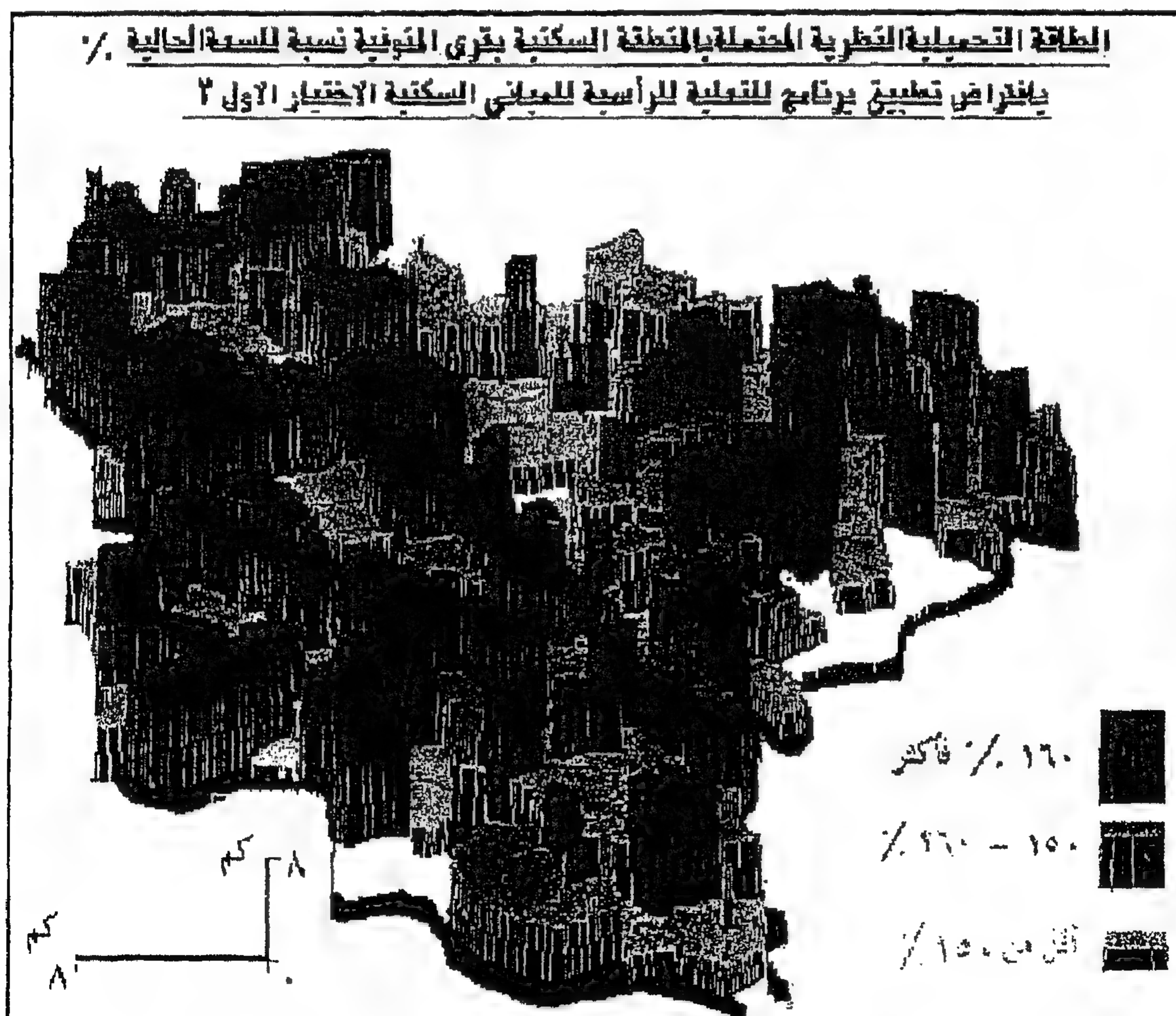
يوضح شكل ٢٠ و ٢١ قدرة الخيار الاول سيناريو ٣ تحقيق أفضل النتائج والاجابة على

النتاؤلات على النحو التالى

صافى السعة النظرية المتوسط المتوقع لجملة قرى ريف المنوفية يعادل ١٥٤٪ من عدد الاسر الحالى وتنتهى فترة استيعاب الزيادة السكانية بين عامى ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ م ، ويصبح بمقدور الرقعة العمرانية الحالية للمنطقة السكنية استيعاب نحو ٩٠٠ ألف نسمة قبل نفاذ السعة الاستيعابية ويفيىض ما يعادل ٣٠٠ ألف نسمة قبل حلول عام ٢٠١٠ م ، كما ستصبح المعدلات الكثافية غير جديدة حيث تقع ضمن الحدود العليا ببعض القرى كما توضح الخرائط. وسوف تستجيب كل القرى للبرنامج كما يتبين من شكلى ٢٠ و ٢١ .

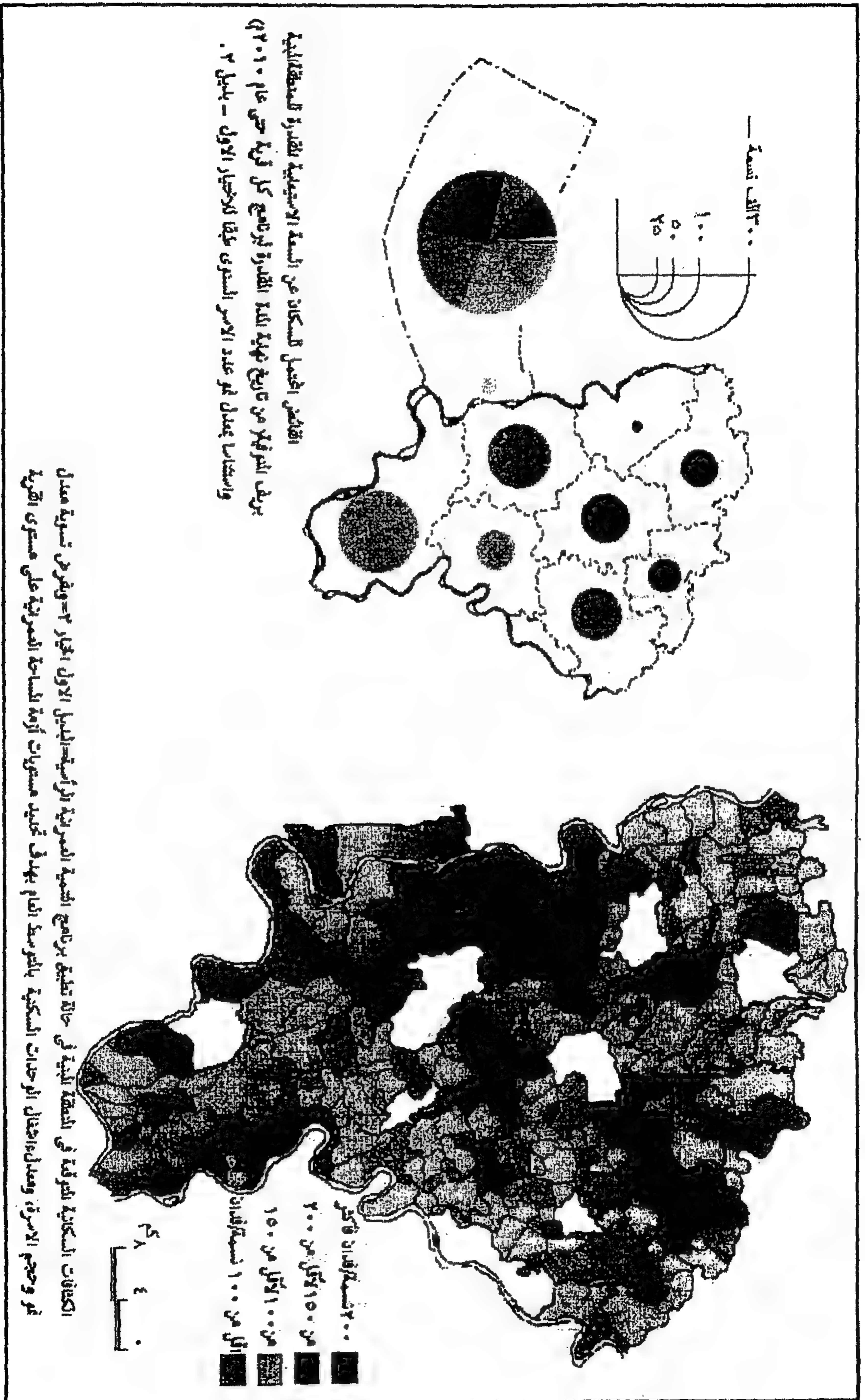


تقدير الطاقة التحميلية بالمنطقة السكنية



توزيع الطاقة التحميلية بالمنطقة السكنية بريف المنوفية

شكل (٢٠)



شكل (٢١)

نمط توزيع المساحة العمرانية لقرى المنوفية فى الوقت الراهن وضوابط تحديد الحيز

العمرانى:

هناك ٨٥ قرية يوضحها الجدول تقل نسبة مساحتها العمرانية لجملة مساحة العمران الريفى المنوفى عن عدد السكان الذين يشغلونها نسبة لجملة سكان ريف المنوفية بنحو ١٠,٥٨ ٪ من جملة مساحة قرى الاقليم ، بمعنى أن مساحتها العمرانية بكافة استخداماتها تقل عن مستوى التعادل بنحو ٢١٥٧ فدان .

من المؤكد أن معظم هذه القرى فى حاجة الى مساحة اضافية للخدمات ، و بفرض أن مساحة الخدمات لجملة المساحة العمرانية تساوى ٨,٧٥ ٪ تبعاً للمعيار المحلى المنوفى فإن منطقة الخدمة المطلوبة ستصبح ١٨٨,٧٤ فدان بمعدل ٢ فدان و ٥,٣ قيراط ، وبإضافة مساحة الشوارع والمساحات ١٥,٥ ٪ فإنها تحتاج الى ٥٢٣ فدان بمعدل متوسط ٦ فدان و ٣,٧ قيراط لكل منها . أما تبعاً للمعيار القومى للريف المصرى فإن منطقة الخدمة تصبح ٣٥٠ فدان بمعدل ٤ فدان و ٢,٩ قيراط ، وبإضافة الشوارع تكون المنطقة المطلوبة للخدمات ٦٨٤,٦ فدان بمعدل ٨ فدان و ١,٣ قيراط لنحو ٨٥ قرية تعاني من أزمة فى المساحة العمرانية .

من هنا يمكن عرض بعض ضوابط تحديد الحيز العمرانى لقرى المنوفية

تتراوح المساحة العمرانية الاضافية المتوقعة لقرى المنوفية حتى عام ٢٠١٠ م وفق عدد من السيناريوهات بين " ٥٩٠٠ فدان " ونحو " ٢٧٧٦٧ فدان " بمتوسط يعادل ١٤٩٠٠ فدان أى نحو ٧٠ ٪ من مساحة الرقعة العمرانية الحالية ، بمعنى أن نسبة المساحة العمرانية لجملة الزمام والتي تمثل الآن ٦ ٪ ستصبح نحو ١٠ ٪ لجملة الزمام فى السيناريو المتوسط ، ونحو ٧,٧ ٪ فى السيناريو المتحفظ ، ونحو ١٤,٨ ٪ فى السيناريو المتدهور .

المعنى أن المشكلة الحقيقية لا تكمن فقط فى اتساع مساحة العمران وإنما تشويه الخطة الذى سيستمر بالنمو العشوائى من خلال دراسة سلوك النمو العمرانى والسكانى وخصائص كل منها فى كل قرية على حده فى الفترة من ١٩٧٦ م الى ١٩٩٦ يفضل أن يؤخذ فى الاعتبار بعض الضوابط التى يفضل مراعاتها عند التخطيط لتحديد الحيز العمرانى:

١- من الممكن أن يستوعب ريف المنوفية النمو السكانى حتى عام ٢٠٠٨ م دون الحاجة للتوسع الافقى على حساب الارض الزراعية مع ملاحظة :

- ستؤدى التنمية الرأسية للمسكن لاستيعاب ١٥٤ ٪ من عدد السكان الحاليين فى المنطقة السكنية وحدها مع تحسين الارتداد عن خط التنظيم بما يسمح بتوفير ٢٢,٥ ٪ من المساحة للشوارع والمساحات
- لكل قرية ظروفها المنفردة والارقام السابقة للمتوسط العام ويمكن الرجوع لقواعد البيانات فى حوزة الباحث للتعرف عن حالة كل قرية على حده

- تظل المنطقة الخدمية فى حاجة للاتساع الافقى حتى فى حالة تجميد النمو العمرانى الافقى للقرية ككل ولو على حساب استبدال واحلال استخدامات الاراضى بنفس الرقعة معنى ذلك أنه يجب أن يؤخذ فى الاعتبار حجم الطاقة التحميلية الكامنة لكل قرية قبل تحديد الحيز المقترح

٢- يؤخذ فى الاعتبار معدل نمو عدد الاسر " وهو يفرق معدل نمو عدد السكان " لتحديد حجم الحاجة للمساحة الافقية للسكن بعد تقييم الوفرة الناجم عن التنمية الرأسية

المساحة المقابلة (ف)	عدد السكان المقابل (نسبة)	جملة الفرق في الفئة %	% جملة عدد القرى	عدد القرى بالفئة	فئات الفرق (نسبة السكان - نسبة المساحة العمرانية (%))
--	٣٦٦٠٨	١,٨	١	٣	٤٥, ٠ فأكبر
--	٢٨٦٧٦	١,٤١	١,٩	٦	من ٠,٢٠ إلى أقل من ٠,٤٥
--	٩٣٧٥٧	٤,٦١	١١	٣٤	من ٠,١٠ إلى أقل من ٠,٢٠
--	٥٦١٣٢	٢,٧٦	١٣,٦	٤٢	من ٠,١٠ إلى أقل من ٠,٠٥
--	--	٣,٥١±	٥٥,١	١٧٠	من ٠,٠٥ إلى أقل من ٠,٠٥
٥٠٦,٣٧	--	-٢,٤٩	١١,٣	٣٥	من ٠,١٠ إلى أقل من ٠,٠٥
٥٤٥,٠١	--	-٢,٦٨	٦,١	١٩	من ٠,٢٠ إلى أقل من ٠,١٠
٨٥٢,٠٩	--	-٤,١٩	٢,٩	٩	من ٠,٤٥ إلى أقل من ٠,٢٠
١٩٠٣,٤٧	٢١٥,١٧٣	٢٣,٤٥	١٠٠	٣٠٩	الجملة

شكل (٢٢)

٣ - لتحديد حجم الحاجة للمساحة الأفقية للمنطقة الخدمية يجب أن يؤخذ فى الاعتبار مدى العجز والكفاية. والتكرار فى الخدمات وطاقة نفوذ وخدمة كل منفذ فى نفس القرية والقرى المجاورة مع عدم اغفال الضرورات التى تتيح المخطورات فيما يتعلق بالتكرار

٤ - لاختيار نوع الارض المخصصة للتوسع الأفقى للمنطقة الخدمية أو مرافق الخدمة عموما يجب البحث عن بديل آخر قبل الاضطرار للبناء على الارض الزراعية ويمكن فى هذه الحالة اللجوء للمساحات غير المستغلة استغلالا اقتصاديا مجزيا كالمشون والمخازن المكشوفة والبرك والبور والمساحات البيئية الخلاء وبخاصة الاراضى المبلورة أو المملوكة لجهات اختصاص أخرى كالرى والاشغال

٥ - لاختيار موقع الارض المسموح عليها بالتوسع الأفقى يجب مراعاة خطة القرية ويعنى بها هنا ألا تمتد أفقيا بشكل نجمى أو اصعبى بحيث يتم الحفاظ ما أمكن على الشكل المندمج مما يوفر تكاليفات تمديد المرافق مستقبلا ويحسن خطة القرية

٦ - كاجراء فورى لحين عرض دراسة تفصيلية يمكن اللجوء لاختيار بعض القرى المأزومة بالفعل من بين ٨٥ قرية اشير اليها ، أو القرى المتوقع أن تصبح الاكثر كثافة بين قرى المحافظة ، أو القرى التى تنخفض طاقتها الاستيعابية مع مراعاة أن التنمية الخدمية تقوم على أى من:

- اختيار القرى القطبية المركزية ذات النفوذ الخدمى وامكانية الوصول المرتفعة

- اختيار القرى المأزومة ذات الحالات الحرجة الواقعة فى ذيل دليل التنمية

- اختيار القرى الواعدة التى تحقق مرتبة عالية فى دليل التنمية ويؤدى النهوض

بها للنهوض بالجوار والتوابع .

المصدر

* **اسماعيل يوسف اسماعيل** ، التنمية العمرانية الرأسية للقرية المصرية كمنحلة انتقالية فى استراتيجية التخطيط الاقليمى ، دراسة كالتوجرافية تطبيقية على محافظة المنوفية ، دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب ، قسم الجغرافيا ، جامعة المنوفية ١٩٩٦م : تمت مناقشة الهدائل بالدراسات السابقة ، وتقديم ١١ سيناريوهات تخطيطية وتقدير السعة الاستيعابية باستخدام برامج وتقنيات الحاسب الالى على مستوى القرية " ٣٠٩ قرية " استنادا للوضع الراهن ١٩٩٥م . البرنامج وقاعدة البيانات متوفران ويمكن تجديدهما .



FACULTY OF ENGINEERING

SECOND CONFERENCE OF EGYPTIAN RURAL DEVELOPMENT

27 - 29 APRIL 1999

CONFERENCE PROCEEDING (2)



MISR INTERNATIONAL CENTER FOR AGRICULTURE,
DOKKI - CAIRO
27 APRIL 1999

CONFERENCE - HALL, FACULTY OF ENGINEERING,
SHEBIN EL - KOM
28 - 29 APRIL 1999

MINUFIYA UNIVERSITY PRESS



FACULTY OF ENGINEERING

SECOND CONFERENCE OF EGYPTIAN RURAL DEVELOPMENT

27 - 29 APRIL 1999

CONFERENCE PROCEEDING (2)



MISR INTERNATIONAL CENTER FOR AGRICULTURE,
DOKKI - CAIRO
27 APRIL 1999

CONFERENCE - HALL, FACULTY OF ENGINEERING,
SHEBIN EL - KOM
28 - 29 APRIL 1999

MINUFIYA UNIVERSITY PRESS